

تمويل التنمية

الاقتصادية

الفقرة الأولى: مصادر التمويل الداخلي

أولاً: التمويل بوساطة الفائض الاقتصادي.

ثانياً: المصادر التقليدية للتمويل الداخلي (الادخار):

الفقرة الثانية: مصادر التمويل الخارجي

أولاً: أهمية التمويل الخارجي :

ثانياً: أنواع مصادر التمويل الخارجي :

المقدمة:

إنه من المعلوم أن تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يأتي سوى من مصدرين، الأول: داخلي على شكل مدخرات أو على شكل ما نسميه ((التمويل بالعجز))، والثاني: خارجي على شكل قروض و مساعدات واستثمارات أجنبية مباشرة، ولابد من التأكيد عن أهمية المصدر الخارجي لأن المصادر الداخلية غير كافية، كما تشير التجربة التاريخية لكافة الدول، خصوصاً في المراحل الأولى للتنمية، وعليه فإن اللجوء إلى مصادر خارجية ضرورة حتمية بالرغم من كل الآثار السيئة التي قد تنتج عنها .

الفقرة الأولى: مصادر التمويل الداخلي

يمكن تمويل عملية التنمية الاقتصادية داخلياً عن طريقتين: الأول هو طريق الفائض الاقتصادي، الثاني هو الطريق التقليدي للتمويل (الادخار).

أولاً: التمويل بوساطة الفائض الاقتصادي.

في الإطار العام يمكن التمييز بين نوعين من الفائض هما:

❖ **الفائض الاقتصادي الفعلي:** يقصد به الفرق بين الناتج القومي الجاري والاستهلاك الجاري . وهو بذلك يتطابق مع مفهوم الادخار التقليدي.

❖ **الفائض الاقتصادي الاحتمالي:** وهو الذي يقصد به الفرق بين الناتج الذي يمكن انتاجه في ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة بالاعتماد على الموارد الإنتاجية التي يمكن استخدامها وبين ما يعد استهلاكاً ضرورياً، هذا الفائض هو الذي يستطيع تمويل عملية التنمية الاقتصادية ويمكن الحصول عليه من إحداث تغييرات في بنية اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة ومن زيادة الإنتاجية ومن إعادة توزيع الدخل، وهو الفائض الذي نقصده كموول لعملية التنمية الاقتصادية .

إن زيادة الفائض الاقتصادي الاحتمالي لا تكون إلا في القضاء على الهدر الموجود في الاقتصاد القومي والناشئ من عدم استغلال الطاقات المتاحة، هذا و بشكل موجز وعام يمكن زيادة الفائض الاقتصادي الاحتمالي في القطاعات الاقتصادية بالشكل التالي:

١ - في القطاع الزراعي :

إنه من المؤكد أن تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن اطلاقاً تأمينه دون مساهمة القطاع الزراعي عن طريق الفائض فيه، ولقد دلت تجارب كافة انحاء العالم الذي تقدم من أوروبا القرن الثامن

عشر حتى اليابان والاتحاد السوفيتي بعد ذلك، أن الزراعة لعبت دوراً حاسماً في تمويل التنمية الاقتصادية أو على الأصح في تمويل التصنيع والتحديث عموماً. إن الزراعة وحدها القادرة على خلق الفائض الاقتصادي وتحقيق اقتطاع عيني يذهب للتنمية وذلك عن طريق شراء المنتجات الزراعية بأسعار قليلة وبيعها داخل البلد أو خارجه بأسعار عالية أو عن طريق فرض ضرائب على الإنتاج والأراضي.

٢- في القطاع الصناعي وفي باقي القطاعات :

يمكن كذلك زيادة الفائض الاقتصادي اللازم لتمويل التنمية في القطاع الصناعي وفي باقي القطاعات الاقتصادية في **القطاع الصناعي** مثلاً عن طريق زيادة إنتاجية هذا القطاع وتخفيض الهدر فيه، حيث أن الكثير من المشاريع الصناعية التي أقيمت في الدول المتخلفة لم تحقق أي عائد اقتصادي يذكر وذلك لأنها لم تعتمد عند اختيارها الحساب الاقتصادي والجدوى الاقتصادية.

كذلك الحال في **باقي القطاعات** الخدماتية فإن التخلص من الهدر والفساد هو طريق الحصول على فائض اقتصادي فيها .

ثانياً: المصادر التقليدية للتمويل الداخلي (الادخار):

- هناك مصادر تمويل تقليدية داخلية (الادخار) ومصادر تمويل تقليدية خارجية (العالم الأجنبي)، لكنه من المؤكد أن العبء الأكبر في تمويل التنمية الاقتصادية يقع على عاتق المصادر الداخلية للادخار.
- إن التنمية الاقتصادية لا تحتاج إلى أموال داخلية فقط و إنما إلى قطع أجنبي ومستلزمات أخرى لا تأتي إلا من مصادر خارجية.
- الادخار في معناه الواسع هو الجزء من الإنتاج الذي لا يستهلك وهذا يعني أنه كلما انخفض الاستهلاك فسوف يزداد الادخار بالضرورة، لكن زيادة الاستهلاك ليست بالضرورة على حساب الادخار بل يمكن زيادة الاستهلاك والادخار معاً.
- يمكن القول في إمكانية زيادة الادخار عن طريق زيادة الدخل وليس بالضرورة عن طريق تخفيف الاستهلاك وعادة فإن الحصول على الادخار في المرحلة الأولى يتطلب تخفيض الاستهلاك من أجل تكوين رأس المال الذي يمكن في المراحل اللاحقة من زيادة الدخل القومي .

١- مصادر الادخار الداخلي :

تختلف مصادر الادخار الداخلي حسب طبيعة النظام الاقتصادي وحسب السياسة الاقتصادية المتبعة كما تختلف تبعاً للمستوى المعيشي للسكان وللتطور الاقتصادي لكنها بشكل عام تقسم إلى نوعين: ادخار خاص وادخار عام .

○ **الادخار الخاص:** هو ادخار اقتصادي يقبل عليه الأفراد والمشروعات عن رضي واختبار وفي مختلف الفعاليات الاقتصادية ويمكن أن ينقسم إلى:

- ادخار القطاع العائلي (للأفراد) :

وهو الفرق بين دخول الافراد وانفاقهم الخاص على الاستهلاك، ويمكن أن يأخذ عدة أشكال منها البسيط مثل: شراء أهل الريف للحيوانات، وهناك الأشكال الأكثر تطوراً مثل: الادخار في صناديق توفير البريد وشراء شهادات الاستثمار .

المشكلة الأساسية في مدخرات الأفراد في الدول المتخلفة أنها متخلفة بحيث لا تساهم في استثمارات البنية الاقتصادية ذلك أن جزء كبير من هذه الادخارات يأخذ شكل الاكتناز أو شراء الأراضي والعقارات أو المضاربة بالعملة الأجنبية، أي أنه بصفة عامة فإن مقدار الادخار الفردية ضعف جداً في الدول المتخلفة.

- ادخار قطاع الأعمال :

وينقسم قطاع الأعمال إلى قسمين : قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال العام والادخار في هذين القطاعين هو مقدار الأرباح التي تخصص إلى التوسع في القطاع نفسه أو إلى التثمين في قطاعات أخرى منتجة، ويمكن التأكد على أن ادخار قطاع الأعمال بشقيه الخاص او العام (الحكومي) ضعيف بسبب ضعف الأرباح الناتجة من تدني القطاع الرأسمالي المنتج في الدول المتخلفة .

○ **الادخار العام:** هو ادخار اجباري تحققه الدولة التي يناط بها عادة مسألة تأمين التمويل في الدول المتخلفة حيث الادخار الخاص ضعيف وحيث أنها المسؤولة عن عملية التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى، ويكاد يجمع الاقتصاديون اليوم أن الدولة وحدها القادرة على تأمين الأموال اللازمة لتنفيذ خطط التنمية.

إن نجاح الدولة في أداء مهامها التنموية يتوقف على مدى قدرتها على تنفيذ خطط التنمية وهذا يفترض أولاً معرفة المشاريع المنتجة وتحديد أولويات الاستثمار تبعاً لذلك ويفترض قدرتها على تقليص الانفاق غير المنتج .

يعتبر الادخار العام حصيلة الفرق بين العائدات الحكومة المختلفة من أرباح وضرائب وإصدار وإفاقها العام : لذلك فإن هذا الادخار يمكن أن يقسم إلى ضرائب وقروض وإصدار نقدي .

١- الضرائب :

- أي التي تفرضها الدولة على الافراد وقد تكون بشكل مباشر فتسمى ((ضرائب مباشرة)) أو بشكل غير مباشر على السلع و الخدمات فتسمى ((ضرائب غير مباشرة)) لكنها في كلا الحالتين الضرائب المباشرة وغير المباشرة تكون قسرية توضع بواسطة الدولة، ومن الملاحظ أن تخلف الأجهزة الضريبية في الدول المتخلفة يجعل حصيلة هذه الضرائب ضعيفة وبعيدة عن العدالة لأن المهمة الأساسية للضرائب بالإضافة إلى كونها مصدراً من مصادر التمويل هي تحقيق العدالة الاجتماعية.

- مما هو معلوم أن الدول المتخلفة عموماً، تتميز بانخفاض نسبة الضرائب إلى الدخل القومي، كما أن الدول المتخلفة تعتمد بصورة أساسية على الضرائب غير المباشرة مما يجعل ادعاءها بالسعي نحو العدالة والاشتراكية هراء لا يمكن تأكيده .

٢- القروض :

حيث تلجأ الدولة كذلك إلى تأمين الأموال اللازمة لها عن طريق القروض والتي يمكن أن تكون اختيارية مثل : شهادات الاستثمار أو الأسهم التي تطرحها الدولة والتي تسمح للأفراد بشرائها حسب رغباتهم ، وتقوم هي بالترويج لها وحث المواطنين عليها ، ويمكن أن تكون اجبارية وترغم الدولة عليها بعض الشرائح من الأفراد مثل تأمينات التقاعد، ومختلف أنواع التأمينات الاجتماعية في الدول المتخلفة يمكن أن يشكل مصدراً أساسياً لتأمين الأموال اللازمة للتمويل

٣- الإصدار النقدي :

أو ما يسمى ((بالتمويل بالعجز)) وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نفود جديدة مما يؤمن الأموال اللازمة للتمويل والحقيقة أنه لم يلق موضوع جدلاً في الاقتصاد مثلما لقي هذا الموضوع، ففي حين يعتبره البعض مفيداً ومصدراً لتأمين السيولة النقدية اللازمة للاستثمار في المشاريع الإنتاجية، مما يخلق إنتاجاً إضافياً يؤدي إلى امتصاص الزيادة النقدية ، بالتالي لن يكون لهذا الإصدار اثر سلبي على التنمية أو

على الأسعار، يؤكد البعض الآخر أن الإصدار النقدي هو السبب المباشر للتضخم الاقتصادي بسبب ما يحدثه من اختلال في التوازن بين الكتلة النقدية وحجم الإنتاج.

٢- وسائل زيادة الادخار وكيفية توظيفه من أجل التنمية :

الادخار ضعيف في الدول المتخلفة بشكل عام، لذا لابد من توجيه الأنظار إلى بعض الوسائل التي تمكن من زيادته ومن توظيفه بما يخدم التنمية الاقتصادي من هذه الوسائل :

- ❖ الاهتمام بالإنتاجية وتحقيق تقدم فيها كي ينعكس ذلك على الدخل العائد للأفراد فيمكنهم من الادخار.
- ❖ إعادة توزيع الدخل كي تشبع الحاجات الأساسية من ناحية وكي يقطع الطرق على الاستهلاك البذخي والكمالي عند الرأسمالين والطفيلين من ناحية أخرى.
- ❖ تعميم الادخار ونشره وتطوير أفضيته والتوسع في أنظمة التأمينات الاجتماعية والتقاعد والادخار الجماعي.
- ❖ تخفيض إنفاق الدولة على الإدارة وتوفير هذه الأموال كي توظف في القطاعات الاقتصادية المنتجة مباشرة .
- ❖ باعتبار أن جزءاً هاماً من الادخار يأتي من أرباح القطاع العام لذا يجب البحث عن كيفية زيادة الأرباح عن طريق تحسين الإنتاجية ومكافحة الاسراف والضياع والهدر ووضع معايير للإدارة بشكل عام .
- ❖ اعتماد سياسية سعرية ملائمة، ترفع على أساسها أسعار المنتجات الكمالية التي يراد تقليل استهلاكها وتخفيض بها أسعار المنتجات الأساسية.

الفقرة الثانية: مصادر التمويل الخارجي

صحيح أن المصادر الداخلية للتمويل تعتبر المصادر الحاسمة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية نظراً لدورها الهام في تخفيض الاستهلاك وترشيده وتكوين الفائض الرأسمالي دون تبعية بالضرورة إلى الخارج، لكن هذا لا يعني عدم حيوية التمويل الخارجي ووجوب تقدير كميته ودراسة أنواعه، ثم التعرض سريعاً إلى مشاكله وهي المهام التي سوف ندرسها في الفقرات التالية:

أولاً: أهمية التمويل الخارجي :

تعود أهمية التمويل الخارجي إلى سببين : الأول هو عدم كفاية التمويل الداخلي والثاني الحاجة إلى السلع والتجهيزات الأجنبية .

❖ **عدم كفاية التمويل الداخلي:** إن التمويل الداخلي حالياً في الدول المتخلفة عاجز عن تأمين الأموال اللازمة لتنفيذ خطط التنمية ، نتيجة لانخفاض المدخرات الوطنية من ناحية والحاجة الماسة لهذه المدخرات من ناحية أخرى ، ولا سيما في المراحل الأولى للتنمية هذا ولقد اعتمدت أغلب دول العالم على مصادر خارجية في السنوات الأولى من إقلاعها الاقتصادي والاجتماعي.

❖ **الحاجة إلى سلع وتجهيزات رأسمالية أجنبية:** حتى وإن كانت الدول المتخلفة تملك كفاية في رؤوس الأموال المحلية فإنها ستكون بحاجة إلى الصرف الأجنبي لتأمين الواردات الضرورية للتنمية الاقتصادية لاسيما وأن العملية التنموية بحاجة إلى معدات وتجهيزات رأسمالية أجنبية لا يمكن الحصول عليها برأس مال محلي فقط.

ثانياً: أنواع مصادر التمويل الخارجي :

تتخذ الأموال الأجنبية صوراً مختلفة عند تحويلها إلى الدول المتخلفة وتختلف بالتالي الآثار السلبية والايجابية لهذه الأموال على هذه الدول كما تختلف هذه الآثار حسب طبيعة الدول المتقدمة ، ومما إذا كانت دولاً رأسمالية أم دولاً اشتراكية وأهم صور الأموال المحولة هي التالية :

✓ **الهبات والمنح:** وهي الأموال المقدمة من الدول الأجنبية أو الهيئات الدولية بأشكال مختلفة إلى الدول المتخلفة وتكون عادة دون مقابل لذا لا تحمل هذه الهبات والمنح أي أعباء على الدول المتخلفة في المستقبل بعكس ما سنرى في حالة القروض والاستثمارات المباشرة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة.

وفي الحقيقة فإن الهيئات والمنح لا تعطى دون مقابل وإنما لها ثمن باهظ غالباً ما يمس الاستقلال السياسي للدول المتخلفة بحيث تتدخل الدول المتقدمة بالشؤون الداخلية للدول المتخلفة وتطالبها في تسهيلات سياسية وقواعد عسكرية في أبسط الأحوال .

✓ القروض:

- تقسم إلى ثلاث أنواع: إما أن تكون دولية أو حكومية أو خاصة، وهي أموال تقرضها هذه المحافل إلى الدول المتخلفة لقاء التزام هذه الأخيرة بدفع الأقساط والفوائد، وتكون ملكية المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض ملكية وطنية ليس للسلطات الأجنبية أية علاقة بها.

- المهم أن القروض يجب أن يسبقها دراسة لإمكانية البلد المتخلف على سدادها والفوائد المترتبة من جرئها كما يجب أن تكون بغاية تمويل مشاريع منتجة ، كي يمكن تسديدها عن طريق عوائد تلك المشاريع ، واخيراً فإنه يجب البحث عن القروض السهلة التي تكون فوائدها قليلة وشروط دفعها معقولة ولا يترتب عليها أية التزامات سياسية أخرى، لذا يجب أخذها إن أمكن من الدول الاشتراكية أو المؤسسات الدولية .

✓ الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

- هي الأموال الأجنبية (حكومات أو شركات أو افراد) التي تتساب إلى داخل الدول المتخلفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة هذه العوائد وضمن شروط يتفق عليها إلى الدولة الوطنية.

- النسبة العظمى من هذه الاستثمارات تنفذ عادة من قبل شركات متعددة الجنسيات بالتالي فإنها غالباً ما تكون في مواقع أقوى من ذلك الذي تتمتع به الحكومات الوطنية .

- إن الاقتصاديين المؤيدين لهذا النوع من الاستثمارات يعزون أفضليتها إلى كونها تعتمد على معايير الربح بالتالي تنتقى من قبل الشركات التي تنفذها على هذا الأساس وهي تختلف بهذا عن الاستثمارات الوطنية التي لا تأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار .